## الادارة العامة والاقتصاد.

**1–مقدمة:** الادارة هي الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة مهما كانت طبيعتها (مالية، مادية، بشرية تكنولوجية)،وذلك لتحقيق الأهداف المرسومة. ومن ثم تقوم الادارة بجمع الموارد واحصائها وتوظيفها لتشبع وتحقق رغبات وحاجيات الأفراد والجماعات ،فالإدارة الناجحة هي القادرة على تحقيق التقدم والرفاه لمواطنيها.

وهنالك عدة مجالات للإدارة العامة ضمن دائرة اقتصاد السوق ينبغي ضبطها لضمان التقدم وتحقيق التطور.

– **المالية العامة:** تحتاج الإدارة الى مال تدفعه لموظفيها وتنفيذ سياستها، وكل ذلك يتطلب امكانيات مالية جبارة وهنا تلجأ الدولة الى مجموعة من الوسائل للحصول على موارد ضرورية تغطي نفقاتها[1].

وحتى لا تخرج عملية توظيف المال عند المجال المخصص لها، ينبغي أن تخضع لقانون يحميها، والمالية العامة ولا سيما الميزانية العامة تعتبر مرآة صادقة لحال الادارة العامة في الدولة، ذلك أن ادارة وتوجيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية تدخل في نطاق مهام الادارة العامة.

فالمبالغة في الانفاق العام وعدم ترشيد الموارد المالية كثيرا ما يؤدي الى فساد وازمات مالية يمكن ان تؤثر على التنمية وتساهم في تدهور علاقة الدولة بمواطنيها.

**– حماية المنافسة:** وهي الأساس المنطقي لتدخل الادارة العامة في الاقتصاد، ويكمن دور الادارة في توفير الضمانات لعدالة الممارسات التجارية والتصدي للاحتكار، أي منع قوى معينة من التحكم في سوق واقتصاد المنافسين الآخرين والسيطرة على الأسعار[2].

ويتضح دور الادارة الحكومية في حماية المنافسة وتوفير الضمانات لعدالة الممارسات التجارية والتصدي لممارسات الاحتكار والاغراق لتحقيق عدالة الممارسات التجارية بين المنشآت بعضها البعض، وبين تلك المنشآت والمستهلكين.

---

[1] –طارق المجذوب، **الإدارة العامة: العملية الادارية والوظيفة العامة والاصلاح الاداري**. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،2003،ص153.

[2] - تقرير المجلس القومي للإنتاج والشؤون الاقتصادية، **دور الدولة في حماية المنتج والمستهلك**. القاهرة. الدورة، 2000، ص 366.

ويتضح دور الادارة الحكومية في حماية المنتج من خلال ضمان تحقيق المنافسة الكاملة لأمرين:

بجعل ضمان تحقيق المنافسة الكاملة للمنتج الجديد في دخول السوق ، وجعل المنتج القديم يستمر من خلال تحسين جودة منتجاته وتقديمها بأقل أسعار ممكنة تحول دون سيطرة قوة احتكارية تقوم بإقصاء المنافسين الفعليين والمحتملين من السوق.

-ضمان تحقيق المنافسة الكاملة المنتج أيضا من سيطرة قوة احتكارية على أسعار المواد التي يحتاجها المنتج لإنتاجه، ذلك أن المنتج لسلعة ما هو نفسه مستهلك لسلعة أخرى لازمة لإنتاج منتجه.

وتطبق حكومات الدول المتقدمة ذات اقتصاد السوق قواعد المنافسة باعتبارها من المسلمات، بل وتنظر اليها باعتبارها قواعد لها الصفة الدستورية وباعتبارها جزء أساسي في منظومة نشاطها الاقتصادي[3].

وهنالك ثلاث طرق لقياس المنافسة، وهي:

أ-قياس مدى تركيز الانتاج بين عدد قليل من الشركات، ويتضمن ذلك استخدام مؤشرات مثل نسب تركيز أربع أو خمس شركات، والنسبة المئوية للعمالة لدى أربع شركات...الخ.

ب-دراسة أثار هيكل السوق، ويمكن اجراء ذلك عن طريق تقدير المرونة المتبقية للطلب على المنتجات والى أي مدى قد يدفع قيام الشركة برفع أسعار منتجاتها الى التحول الى منتجات بديلة والشركات المنافسة أو الانصراف تماما عن شراء المنتج.

ج-النظر مباشرة في سلوك الشركات لاستنباط مدى المنافسة التي تتصور الشركات أنها تواجهها، والمقياس الأكثر شيوعا في هذا المجال هو مقياس الهامش بين السعر والتكلفة. وتعد هذه الطرق الثلاثة للقياس متجانسة ومكملة لبعضها البعض.

وقد يكون مقياس التركز هو الأسهل استخداما في الدول النامية مقارنة بالمقياسين الآخرين اللذين يتطلبان معلومات مستفيضة، لكن التركيز فقط على متغيرات هيكل السوق الحالي يغفل أهمية المنافسين المحتملين الذين قد يدخلون السوق ويشكلون بذلك عنصر ضبط وربط على الشركات الراسخة.

---

[3] -أشرف سويلم، تدويل قواعد المنافسة .**مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،عدد140،أبريل2000،ص186.

- **حماية المستهلك:** أي الحفاظ على استمرار المستهلك في السوق بمعنى الحفاظ على جانب الطلب في السوق وزيادته، بل يؤدي إلى الحفاظ على اقتصاد السوق ذاته.

- المعاقبة على اساءة استعمال السلطة الاقتصادية.
- تأثيم وتجريم الأنشطة الغير اجتماعية (ندرة البضائع)
- تجريم المضاربة على الأسعار (رفع أو خفض الأسعار بطريقة مصطنعة)

فلا بد من الحفاظ على صحة وسلامة المستهلك (محاربة التضخم) وتزويده بالمعلومات وتوعيته، ودعم تمثيل مصالح المستهلك[4].

كما تضمن الدولة حق المستهلك في التعويض عن الضرر نتيجة شرائه سلعة رديئة أو خدمة دون المستوى.

التأكد من صحة الاعلانات عن المنتجات المختلفة بوسائل الاعلام لضمان عدم خداع المستهلك.

كما تجب على الادارة ضمان حقوق المواطنين او العاملين (ضمان ظروف لائقة للعمل، ضمان حد أدنى للأجور).

-تأمين مناخ الاستثمار(استقرار التشريعات والقوانين).

-التسويق الخارجي للمنتوج الوطني.

وعمومًا، فهذه هي أهم الأدوار التي يمكن أن تقوم بها الادارة العامة لضمان نجاح اقتصاد السوق وعدم تحوله إلى رأسمالية متوحشة.

---

[4]- أحمد السيد الذقن، **مرجع سابق**، ص 47.